بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

# مرصد الأخبار

عدد رقم 18– الثلاثاء 2017/7/4

## الخبر:

**نائب رئيس البنك الأهلى: استمرار التدفقات النقدية يضمن تراجع أسعار الدولار**

في تصريح لنائب رئيس البنك الأهلى، إنه فى حال استمرار ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج بالإضافة إلى زيادة التصدير وتراجع الاستيراد مع تدفق الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة تماماً كما حدث فى الفترة القليلة الماضية سيضمن تراجع الدولار أمام الجنيه المصرى، وتابع: "54 مليار دولار دخلوا الفترة الماضية وتحويلات العاملين فى الخارج ارتفعت خلال الفترة الأخيرة ولو استمر الوضع هكذا فسوف نسير فى نفس اتجاه هبوط أسعار الدولار".
وأضاف نائب رئيس البنك الأهلى ، أنه لا يستطيع أحد توقع أسعار النقد الأجنبى خلال الفترة المقبلة إلا أن استمرار التدفقات النقدية مؤشر جيد لتراجع الدولار، وتابع:"أنه كلما ارتفعت التدفقات النقدية يتراجع الدولار".
ولفت نائب رئيس البنك الأهلى، إلى أن القرار الصادر مؤخراً بشأن السماح بتحويل الدولار من مصر إلى الدول الخارجية لم تتبعه أى موجة سلبية كما كان يتوقع البعض أو يتخوف من القرار، وتابع:" لم تحدث أى موجة سلبية عندما سمح بخروج الدولار من مصر إلى دول الخارج".

**المصدر:** (اليوم السابع بتصرف الإثنين، 03 يوليه 2017)

## التعليق على الخبر

- تراجع ملحوظ يشهده سعر الدولار أمام الجنيه في عدد من البنوك، يوم الاثنين للمرة الأولى منذ أكثرمن ثلاثة أشهر ليتراوح الانخفاض بين 5 و10 قروش في سعر البيع، حيث


- مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.
- جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.
- قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم

سجل سعر الدولار انخفاضا في البنك الأهلي إلى 17.89 جنيه للشراء و17.99 جنيه للبيع، ليتراجع سعر الدولار عن معدلاته، يوم الأحد، والتي وصلت إلى 17.95 جنيه للشراء و18.05 جنيه للبيع.

- يرى الاقتصاديون بشأن أسباب تراجع سعر الدولار إن هناك حالة تشبع داخل الأسواق المصرية من حيث الطلب على الدولار، حيث إن المشتري الوحيد، حاليا، هو القطاع المصرفي المتحكم في عمليه تحريك سعر الصرف لأكثر من أربعة أشهر.
- كما يروا أن انخفاض الدولار أمام الجنيه يأتي في مصلحة مواجهة الارتفاع الشديد في الأسعار، و أن الحكومة عليها أن تستغل ذلك التراجع في خفض الأسعار والتضخم نتيجه خفض قيمة الدولار.
- كما أن سبب تراجع الدولار أمام الجنيه، خلال تعاملات يوم الإثنين 2017/7/3 ، إلى وجود وفرة في الاحتياطي النقدي لدى البنوك المصرية، لدرجة أن البنوك لم تعد تضع قائمة انتظار بشأن الطلب على العملة الصعبة، في الوقت الذي تم رفع الحد الأقصى لتحويل العملة الصعبة، من مصر إلى الخارج، لتتعدى 100 ألف دولار.
- كما أن انخفاض سعر الدولار لن يكون الأخير، بدليل أن الموازنة العامة للدولة حسبت، بالفعل، سعر الدولار على اعتبار تراوحه بين 15 و16 جنيه، إضافة إلى تثبيت سعر الدولار الجمركي عند 16.5 جنيه، وهذا يعني أن سعر الدولار، في البيع والشراء، سيواصل انخفاضه أمام الجنيه خلال الفترة المقبلة.
- وأشار أحد خبراء التمويل والاستثمار إلى أن ذلك الانخفاض يرجع، أيضا، إلى زيادة الطلب على الجنيه المصري خلال الشهرين الأخيرين، وذلك بسبب انتعاش حركة السياحة، بشكل ملحوظ، ومن ثم زيادة الاستثمارات الأجنبية، مشددا على أن تلك المؤشرات تعد بادرة نجاح لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة، واتخذت، بناء عليها، إجراءات تحرير سعر الصرف.
- كما أنه من الطبيعي أن نشهد صعودا في سعر الجنيه أمام الدولار مع بداية العام المالي الجديد وبعد ارتفاع استثمارات الأجانب في الأذون وسندات الخزانة مع رفع أسعار الفائدة
- ويرى بعض المحللين الاقتصاديين أن انحسار الزيادة في الطلب على العملة مع انتهاء موسم الاستيراد لشهر رمضان والأعياد أحد الأسباب في صعود الجنيه أمام الدولار .
- وتوقع أحد المحللين الإقتصاديين أن يساهم تزامن انخفاض الدولار مع رفع أسعار الوقود في الحد من الآثار التضخمية الناتجة عن المرحلة الثانية من إجراءات الإصلاح الاقتصادي خاصة أنه قد صرح نائب وزير المالية للسياسات المالية، إن التضخم سيزيد بين 3 و4.5% بعد رفع أسعار الوقود.

- وقال مصدر مسؤول في البنك المركزي، إن حصيلة التدفقات النقدية بالجهاز المصرفي بلغت أكثر من 54 مليار دولار خلال الشهور السبعة الماضية، منذ تحرير سعر الصرف في نوفمبر الماضي.
- كما أن الاحتياطي النقدي من العملات الاجنبية لدى البنك المركزي ارتفع في مايو الماضي، إلى نحو إلى 31.1 مليار دولار، وهو أعلى مستوى له في أكثر من 6 سنوات.
- وقفزت استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية من أذون وسندات، إلى حوالي 9.8 مليار دولار في العام المالي الماضي، مقابل 1.1 مليار دولار في العام السابق، منها 9 مليارات دولار بعد تعويم الجنيه، بحسب تصريحات لنائب وزير المالية، أحمد كوجك.
- وتستفيد الموازنة العامة للدولة من تراجع الدولار، حيث أن "كل جنيه تحسنا في سعر العملة المحلية يخفض من تكلفة الاستيراد بقيمة 50 مليار جنيه سنويا، حيث يصل حجم الاستيراد سنويا إلى 50 مليار دولار، بحسب تصريحات وزير المالية .

الأهلي الفني للاستثمار